الأمم المتحدة

تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية

الدورة الثمانون

الملحق رقم 35

الرجاء إعادة استعمال الورق

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة الثمانون
الملحق رقم 35

A/80/35

تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

الأمم المتحدة • نيويورك، 2025

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN 0255-2086

[1 أيلول/سبتمبر 2025]

المحتويات

الفصل		الصفحة
	كتاب الإحالة	4
الأول –	مقدمة	5
الثاني –	لمحة عامة عن السياق السياسي المتعلق بقضية فلسطين	6
الثالث –	ولاية اللجنة	12
الرابع –	تنظيم الأعمال	13
	ألف – عضوية اللجنة وأعضاء المكتب	13
	باء – المشاركة في أعمال اللجنة	13
الخامس –	الإجراءات التي اتخذتها اللجنة وشُعبة حقوق الفلسطينيين طبقاً لقراري الجمعية العامة 22/77 و 82/79	14
	ألف – مقدمة	14
	باء – تعبئة الأوساط الدبلوماسية	14
	جيم – التوعية بشأن قضية فلسطين	16
	دال – التعاون مع المنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية، وكيانات منظومة الأمم المتحدة	19
	هاء – تنمية القدرات	20
السادس –	الإجراءات التي اتخذتها إدارة التواصل العالمي طبقا لقرار الجمعية العامة 24/77	21
السابع –	استنتاجات اللجنة وتوصياتها	23
	ألف – الإجراءات التي اتخذتها اللجنة تجاه النزاع والأزمة الإنسانية	23
	باء – الإجراءات التي اتخذتها اللجنة تجاه انتهاكات حقوق الإنسان	24
	جيم – الإجراءات التي اتخذتها اللجنة إزاء الضم وأنشطة الاستيطان	26
	دال – العمل مع الأمين العام ومجلس الأمن والجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان ومحكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية	27
	هاء – أنشطة الدعوة والتواصل مع المجتمع الدولي والمجتمع المدني	28
	واو – الإجراءات التي اتخذتها الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية	28
	زاي – الإجراءات التي اتخذتها الأمانة العامة وكيانات الأمم المتحدة الأخرى	29

كتاب الإحالة

[1 أيلول/سبتمبر 2025]

السيد الأمين العام،

أتشرف بأن أرفق طيه تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بغرض تقديمه إلى الجمعية العامة وتعميمه على جميع هيئات الأمم المتحدة المختصة لاتخاذ الإجراءات اللازمة، حسب الاقتضاء، عملا بالفقرتين 2 و 10 من قرار الجمعية العامة 22/77 المؤرخ 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

ويغطي التقرير الفترة من 2 أيلول/سبتمبر 2024 إلى 31 آب/أغسطس 2025.

(توقيع) كولي **سيك**
رئيس اللجنة المعنية بممارسة
الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

الفصل الأول

مقدمة

1 - يُقدّم تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف هذا عملا بقرار الجمعية العامة 22/77 المتخذ في 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2022. وهو يغطي تنفيذ اللجنة لبرنامج عملها (A/AC.183/2025/1)، الذي صيغ من أجل تعزيز إعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما فيها حقه في تقرير المصير. وتشمل أهدافه الحفاظ على الوعي الدولي بشأن محنة الشعب الفلسطيني، وحشد الجهود الهادفة إلى تحقيق حل عادل وشامل لقضية فلسطين وفقا للقانون الدولي وإرساء سلام دائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وتعزيز التضامن الدولي مع الشعب الفلسطيني ودعم حكومة دولة فلسطين في جهودها من أجل بناء القدرات اللازمة لقيام دولة فلسطين المستقلة المتمتعة بمقومات الاستمرارية والبقاء.

2 - ويتألف الفصل الثاني من لمحة عامة عن السياق السياسي المتعلق بقضية فلسطين خلال الفترة المشمولة بالتقرير، من 2 أيلول/سبتمبر 2024 إلى 31 آب/أغسطس 2025.

3 - ويتضمن الفصلان الثالث والرابع موجزا لولاية اللجنة على النحو الذي حددته الجمعية العامة ومعلومات عن عضوية اللجنة وتنظيم أعمالها.

4 - ويتناول الفصل الخامس الإجراءات التي اتخذتها اللجنة، بما في ذلك مشاركتها في جلسات مجلس الأمن وتواصلها المستمر مع الدول الأعضاء، والمنظمات الحكومية الدولية والمجتمع المدني. ويتناول الفصل أيضا المؤتمرات الدولية، ومنها المؤتمرات المعقودة بالوسائل الإلكترونية، وأنشطة بناء القدرات والدعوة، التي نظمتها اللجنة، والأنشطة المقررة الأخرى التي اضطلعت بها شعبة حقوق الفلسطينيين باسم اللجنة.

5 - ويقدم الفصل السادس لمحة عامة عن البرنامج الإعلامي الخاص الذي تضطلع به إدارة التواصل العالمي بشأن قضية فلسطين وفقا لقرار الجمعية العامة 23/75.

6 - وترد في الفصل السابع من التقرير استنتاجات اللجنة وتوصياتها المقدمة إلى الجمعية العامة.

الفصل الثاني

لمحة عامة عن السياق السياسي المتعلق بقضية فلسطين

7 - لا تزال قضية فلسطين على جدول أعمال الأمم المتحدة منذ أكثر من 77 عاماً. واتسمت تلك الفترة باحتلال غير قانوني دام 58 عاماً من قبل إسرائيل، وانتهاكات جسيمة للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وحصار لقطاع غزة دام 18 عاماً واستمرار محنة ملايين اللاجئين الفلسطينيين منذ عام 1948. ومنذ بدء النزاع في غزة في عام 2023، ما فتئت إسرائيل تشن حملة عسكرية واسعة النطاق وعشوائية على القطاع وتزيد من العنف العسكري الإسرائيلي وعنف المستوطنين في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. وقد خلص العديد من الخبراء وعلماء القانون البارزين الدوليين، بمن فيهم المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، فرانشيسكا ألبانيز، (انظر A/79/384) إلى أن الحملة العسكرية التي تشنها إسرائيل تشكل "إبادة جماعية" وسياسة "محو للسكان الفلسطينيين الأ". وأيد عدد من الدول الأعضاء القضية التي رفعتها جنوب أفريقيا أمام محكمة العدل الدولية في كانون الأول/ديسمبر 2023، المعنونة *تطبيق اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها في قطاع غزة*[1]. ولئن كانت القضية لا تزال قيد النظر حتى تاريخ إعداد هذا التقرير، أصدرت المحكمة أوامر بشأن التدابير المؤقتة لإسرائيل في كانون الثاني/يناير، وآذار/مارس وأيار/مايو 2024، وهو ما أشار إليه وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ في كلمته أمام مجلس الأمن في تموز/يوليه 2025[2].

8 - وتسببت الهجمات التي تشنها إسرائيل على غزة والحصار الذي تفرضه عليها بكارثة إنسانية، اتسمت بتشريد معظم سكان غزة وطردهم من ديارهم، وانتشار التجويع، والمجاعة والأمراض، والتدمير الواسع النطاق للمنازل وغيرها من البنى التحتية المدنية، بما في ذلك المستشفيات، والجامعات، والمدارس، والكنائس، والجوامع، وشبكات المياه والصرف الصحي والأعمال التجارية، مما تسبب في مقتل نحو 61 722 فلسطينيا وإصابة أكثر من 154 000 بجروح[3].

9 - وكان لهذه الكارثة الإنسانية تأثير غير متناسب على المدنيين الأكثر ضعفاً. وأشارت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في تقريرها المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الثامنة والخمسين إلى أنه نتيجة للغارات الجوية، والقصف وغير ذلك من الأعمال الحربية في غزة، بلغت نسبة الوفيات من النساء والأطفال حوالي 70 في المائة من مجموع الوفيات، مما يشير إلى انتهاك مستمر للمبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني، ولا سيما تلك المتعلقة بالتمييز، والحيطة والتناسب، والقانون الدولي لحقوق الإنسان (انظر A/HRC/58/28).

---

(1) [تطبيق اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها في قطاع غزة (*جنوب أفريقيا ضد إسرائيل*)] *Application of the Convention on the Prevention and Punishment of the Crime of Genocide in the Gaza Strip (South Africa v. Israel), Application instituting proceedings containing a request for the indication of provisional measures, filed 29 December 2023, I.C.J. Reports 2023*.

(2) مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، "الإحاطة التي قدّمها توم فليتشر، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، لمجلس الأمن بشأن الشرق الأوسط"، 16 تموز/يوليه 2025.

(3) United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "Reported impact snapshot, Gaza Strip", 13 August 2025.

وأُدرجت إسرائيل في التقرير السنوي للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح الصادر في حزيران/يونيه 2025 (A/79/878-S/2025/247) بسبب الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال.

10 - وفي الوقت الذي توقفت فيه مفاوضات وقف إطلاق النار، استمرت العمليات العسكرية الإسرائيلية، وأدت إلى تدمير أكثر من 80 في المائة من البنية التحتية في قطاع غزة، وحذرت الأمم المتحدة من أن نقص الوقود في غزة وصل إلى مستويات حرجة[4]. وتضرر معظم الأراضي الزراعية في غزة، وعانت صناعة صيد الأسماك المحلية بشدة من النزاع، مما أدى إلى تفاقم أزمة انعدام الأمن الغذائي. وفي شباط/فبراير، وصف المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء الحالة في غزة بأنها "أسرع حملة تجويع في التاريخ الحديث"[5].

11 - ومع استمرار العدوان العسكري الإسرائيلي وتكثيف الحصار، ظهرت تقارير عن معاناة المدنيين الفلسطينيين الذين جُرحوا وشُوّهوا ويُتّموا واحتُجزوا وعُذبوا أو الذين كانوا يجدون صعوبة في تلبية احتياجاتهم الأساسية بسبب حالات النقص الحاد في الإمدادات، بما في ذلك الإمدادات الطبية، التي تسببت في انتشار الأمراض المعدية بشكل مقلق. واستمر السكان الفلسطينيون في غزة في التعرض للنزوح المتكرر، حيث أجبروا على الفرار من "منطقة مأمونة" مزعومة إلى أخرى بموجب أوامر الإخلاء التي تصدرها إسرائيل، لمجرد تحويل تلك المناطق إلى أهداف عسكرية إسرائيلية. ومنذ انتهاء وقف إطلاق النار الذي اتفق عليه في 19 كانون الثاني/يناير في آذار/مارس 2025، نزح أكثر من 000 700 شخص - وكثيرا ما كان ذلك أكثر من مرة، دون وجود مكان مأمون للجوء إليه[6]. وارتفع بشدة أيضا عدد الخسائر البشرية في صفوف العاملين في المجال الإنساني، حيث قُتل ما لا يقل عن 107 من العاملين في مجال تقديم المساعدة منذ بداية عام 2025 وحده[7]، ليصل المجموع إلى 479 شخصا منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023، من بينهم أكثر من 360 من موظفي الأمم المتحدة، كان معظمهم من موظفي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وقتل أيضا ما لا يقل عن 242 صحفيًا وعاملًا في مجال الإعلام[8]. وإضافة إلى ذلك، ومنذ مطلع تشرين الثاني/نوفمبر 2023، احتجز جيش الدفاع الإسرائيلي آلاف الأفراد الفلسطينيين في غزة، غالبيتهم من الرجال والفتيان، على الرغم من أن النساء والفتيات قد تأثرن أيضًا.

(4) وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، "بيان مشترك صادر عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية بشأن نقص الوقود في غزة"، 12 تموز/يوليه 2025.

(5) United Nations Information System on the Question of Palestine, "This is not a ceasefire – it's a slowing of Israel's genocide and starvation campaign says UN Special Rapporteur on the Right to Food", 5 February 2025.

(6) United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "OCHA update: civilians in Gaza face deadly violence, starvation as critical supplies run low", 7 July 2025.

(7) United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "Humanitarian situation update #302-Gaza Strip", 2 July 2025.

(8) United Nations News, "Gaza: Guterres urges probe into killing of journalists, as child malnutrition deaths rise", 11 August 2025.

12 - ومع تركيز اهتمام العالم على غزة، اتخذت إسرائيل المزيد من التدابير لتعميق احتلالها من خلال مواصلة بناء وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، والاستيلاء على الأراضي الفلسطينية، وهدم المنازل وتهجير المدنيين الفلسطينيين. وتهدد الموافقة على بناء أكثر من 400 3 وحدة سكنية في المنطقة E-1 في الضفة الغربية المحتلة إمكانية قيام دولة فلسطينية. ولا تزال هذه الأعمال غير القانونية مستمرة في انتهاك للقانون الدولي الإنساني، وقرارات الأمم المتحدة التي لا حصر لها والفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في 19 تموز/يوليه 2024 (انظر A/78/968)، والتي اعتبرت المحكمة فيها أن وجود إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، غير قانوني ودعت إلى إنهائه سريعًا.

13 - وعلى الرغم من الإدانة الدولية وإدانة الأمم المتحدة، اتسم تصاعد العنف في الضفة الغربية المحتلة بتكثيف الغارات العسكرية الإسرائيلية وغارات المستوطنين، إلى جانب عمليات توسيع المستوطنات غير القانونية وغيرها من الإجراءات غير القانونية ذات الصلة. وفي كانون الثاني/يناير 2025، بدأ جيش الدفاع الإسرائيلي في تنفيذ عملية عسكرية واسعة النطاق في شمال الضفة الغربية (جنين، وطولكرم وطوباس)، مما أدى إلى تهجير أكثر من 000 40 مدني من المخيمات[9]، وهو مستوى لم يُشهد منذ عام 1967[10].

14 - أما في القدس الشرقية، فقد واصلت السلطات الإسرائيلية استفزازاتها وتحدياتها للوضع التاريخي والقانوني القائم في الأماكن المقدسة ودفعت باتجاه زيادة وجود اليهود ونفوذهم، لا سيما في سلوان والشيخ جراح، مع استمرار عمليات إخلاء السكان الفلسطينيين وهدم منازلهم.

15 - وجعلت هجمات المستوطنين المستمرة والقيود المفروضة على الحركة وعلى إمكانية الوصول إلى المياه والمراعي في جميع أنحاء الضفة الغربية من المستحيل تقريبًا بقاء الأسر فيها، مما شكل جزءًا من استراتيجية أوسع نطاقًا من الإكراه، مع ما نتج عن ذلك من عمليات تهجير ترقى إلى مستوى الترحيل القسري. وفي نفس الوقت الذي واجه فيه الفلسطينيون الإخلاء القسري والطرد من المنازل، استمر توسيع المستوطنات الإسرائيلية، حيث أدلى مسؤولون إسرائيليون بتصريحات علنية بشأن خطط لبناء المزيد من المستوطنات ونقل المزيد من المستوطنين الإسرائيليين إلى الأرض الفلسطينية المحتلة، في انتهاك جسيم للقانون الدولي. وفي الوقت نفسه، تواصلت العمليات العسكرية وهدم ومصادرة الأراضي والمنشآت الفلسطينية، حيث جرى هدم أكثر من 630 1 منشأة يملكها فلسطينيون، بما في ذلك 145 منشأة ممولة من الجهات المانحة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير[11].

16 - ومنذ بداية الحرب على غزة، تتعرض الأونروا لهجوم سياسي ومالي لا هوادة فيه، بهدف عرقلة أو إلغاء ولايتها. وقد وجه المفوض العام للأونروا رسالة إلى رئيس الجمعية العامة في 28 تشرين الأول/أكتوبر، حذر فيها من جملة أمور من أن "الوكالة تتعرض لهجوم مادي وسياسي وعملياتي - غير مسبوق في تاريخ الأمم المتحدة" لدرجة أن تنفيذ ولايتها قد يصبح مستحيلا دون تدخل حاسم" (كما ورد في القرار دإط-25/10

(9) الأونروا، "تهجير قسري واسع النطاق في الضفة الغربية يؤثر على 40 ألف شخص"، 10 شباط/فبراير 2025.

(10) UNRWA, "Caux Democracy Forum Keynote address by Philippe Lazzarini, Commissioner-General of UNRWA", 8 July 2025.

(11) United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "Breakdown of data on demolition and displacement in the West Bank", 26 August 2025. متاح على www.ochaopt.org/data/demolition.

الفقرة السابعة من الديباجة). وفي 11 كانون الأول/ديسمبر، اتخذت الجمعية العامة القرار دإط-25/10، الذي أكدت فيه من جديد دعمها الكامل لولاية الأونروا والحاجة لقيامها بعملها غير المعرقل في جميع الميادين، بما في ذلك في الأرض الفلسطينية المحتلة. ومع ذلك، فرضت إسرائيل حظرًا على عمليات الأونروا مما أجبرها على إغلاق مجمع الأونروا ومدارسها في القدس الشرقية في أيار/مايو 2025 ورفضت منح التأشيرات والدخول إلى الأرض الفلسطينية المحتلة لموظفي الأونروا الدوليين.

17 - وفي مواجهة حالات الجمود في المناقشات في مجلس الأمن، تنشط الجمعية العامة في دعم حقوق الفلسطينيين. فقد اتخذت الجمعية العامة القرار دإط-24/10 في 18 أيلول/سبتمبر 2024، الذي يطالب بأن تنهي إسرائيل وجودها غير القانوني في الأرض الفلسطينية المحتلة في موعد أقصاه 12 شهرًا من تاريخ اتخاذ القرار. واتخذت الجمعية أيضا، بأغلبية ساحقة، القرار 232/79 في 19 كانون الأول/ديسمبر، الذي طلبت فيه فتوى عاجلة من محكمة العدل الدولية بشأن التزامات إسرائيل فيما يتعلق بوجود وأنشطة الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية الأخرى والدول الثالثة، لأغراض منها ضمان وتيسير الإمداد دون عائق بالمدد الجوهري لبقاء السكان المدنيين الفلسطينيين على قيد الحياة، وبالخدمات الأساسية والمساعدة الإنسانية والإنمائية، لما فيه مصلحة السكان المدنيين الفلسطينيين، ودعمًا لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير.

18 - ومن بين المبادرات الدبلوماسية الأخرى، في 31 كانون الثاني/يناير، شكّل ائتلاف من الدول، بما في ذلك عدد من أعضاء اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، مجموعة لاهاي لدعم القانون الدولي ومساءلة إسرائيل عن أفعالها في الأرض الفلسطينية المحتلة. وفي مؤتمر طارئ للمجموعة، عُقد في بوغوتا في 15 و 16 تموز/يوليه، دعت 30 دولة مشاركة إلى إنفاذ القانون الدولي من خلال سياسات وتشريعات محلية فورية، بما في ذلك وقف لعمليات نقل الأسلحة إلى إسرائيل ووقف فوري لإطلاق النار[12].

19 - وبدا أن جهود الوساطة الرامية إلى تخفيف معاناة السكان المدنيين الفلسطينيين قد حققت انفراجة عندما وافق طرفا النزاع في غزة على وقف لإطلاق النار في 19 كانون الثاني/يناير. غير أن فترة التهدئة لم تدم طويلاً حيث أعادت إسرائيل فرض الحصار في 2 آذار/مارس وشنت غارات جوية على غزة في 18 آذار/مارس، منهيةً بذلك وقف إطلاق النار فعلياً. ونتيجة لذلك، اتخذ الأمين العام قرارًا بتقليص وجود المنظمة في غزة[13]، حتى مع تزايد الاحتياجات الإنسانية واشتداد القلق بشأن حماية المدنيين. وفي مشروع قرار قدّم في حزيران/يونيه 2025، أعاد الأعضاء العشرة المنتخبون في مجلس الأمن تأكيد الدعوة، في جملة أمور، إلى وقف فوري وغير مشروط ودائم لإطلاق النار في غزة، تحترمه جميع الأطراف، وإلى الرفع الفوري وغير المشروط لجميع القيود المفروضة على دخول المساعدات الإنسانية إلى غزة وتوزيعها بشكل مأمون ودون عوائق. وفي مشروع القرار، أعرب عن استمرار تقديم الدعم للجهود الدبلوماسية التي تبذلها الولايات المتحدة الأمريكية، ومصر وقطر بهدف تحقيق عودة إلى اتفاق وقف إطلاق النار (انظر S/PV.9929)؛ ولكن مشروع القرار لم يعتمد بسبب استخدام الولايات المتحدة لحق النقض.

(12) The Hague Group, “States announce unprecedented measures to halt the Gaza genocide at Bogotá conference”, 16 July 2025. متاح على https://thehaguegroup.org/meetings-bogota-en/.

(13) Spokesperson for the Secretary-General, “Note to correspondents: on Gaza”, 24 March 2025.

20 - ومع تدهور الحالة في الميدان، بسبب الحصار المستمر ومنع الوصول إلى غزة، بما في ذلك دخول الأمم المتحدة، بدأت مؤسسة غزة الإنسانية، وهي منظمة يقع مقرها في الولايات المتحدة وتدعمها إسرائيل، العمل في أيار/مايو. ومع ذلك، دعت الأمم المتحدة ومنظمات إنسانية رئيسية أخرى إلى وضع نهاية لعملياتها، مشيرة إلى انتهاكات للمبادئ الأساسية للعمل الإنساني، مثل الحياد، والنزاهة والاستقلال[14]. ومنذ أن بدأت مؤسسة غزة الإنسانية بتوزيع المساعدات في غزة، في 31 تموز/يوليه، قُتل ما لا يقل عن 373 1 فلسطينيا إما أثناء محاولتهم الوصول إلى نقاط توزيع المساعدات التابعة للمؤسسة أو أثناء انتظارهم قوافل المساعدات الأخرى[15]. وفي 30 أيار/مايو، أصدر مكتب اللجنة بيانًا صحفيًا[16] (انظر الفقرة 48) أشار فيه إلى أنه يعارض فيه بشدة مؤسسة غزة الإنسانية، مضيفًا أن المبادرة هي محاولة، كما وصفها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "تكرس العوز" و "سياسة تقوم على الحرمان المتعمد والمقصود"[17]. وفي 22 آب/أغسطس، وفقًا لأحدث تنبيه صادر عن مبادرة التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي، جرى تأكيد أن المجاعة موجودة في غزة.

21 - وفي 30 حزيران/يونيه، نشرت المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 النص المسبق لتقريرها المعنون "من اقتصاد الاحتلال إلى اقتصاد الإبادة الجماعية" (A/HRC/59/23)[18]. وفي ذلك التقرير المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان، شددت على أن التربح الاستغلالي من قبل الشركات قد مكّن الاحتلال الذي تقوم به إسرائيل والإجراءات التي تتخذها ضد الفلسطينيين وأضفى الشرعية عليهما. وتنشط أيضا اللجنة الدولية المستقلة المعنية بالتحقيق في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي إسرائيل في التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان والجرائم الأخرى في الأرض الفلسطينية المحتلة، حيث أصدرت تقارير مختلفة في هذا الصدد (انظر، على سبيل المثال، A/HRC/59/26)

22 - وازداد الخوف من التهجير القسري الجماعي للمدنيين في غزة بعد التهديدات العلنية التي أطلقها ممثلو حكومة إسرائيل. وفي مجلس الأمن في 30 حزيران/يونيه، أبرز الأمين العام المساعد للشرق الأوسط وآسيا والمحيط الهادئ، شواغل الأمم المتحدة بشأن العمليات العسكرية الإسرائيلية في غزة التي تجعل مناطق

(14) UNRWA, "UNRWA Commissioner-General on Gaza: the humanitarian community calls for an end to the so-called 'Gaza Humanitarian Foundation'", 1 July 2025. وانظر أيضا Office of the United Nations High Commissioner for Refugees, "Humanitarian principles", 14 March 2025، متاح على https://emergency.unhcr.org/protection/protection-principles/humanitarian-principles.

(15) OHCHR, "Killings of Palestinians seeking food in Gaza continue as starvation deepens", 31 July 2025.

(16) Bureau of the Committee on the Exercise of the Inalienable Rights of the Palestinian People, "600 days of Israeli war on Gaza: UN Committee urges immediate, unhindered humanitarian access", 30 May 2025.

(17) مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، "إحاطة صحفية للسيد جوناثان ويتال، رئيس مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلّة"، 28 مايو/أيار 2025.

(18) متاح على www.un.org/unispal/document/a-hrc-59-23-from-economy-of-occupation-to-economy-of-genocide-report-special-rapporteur-francesca-albanese-palestine-2025/.

واسعة من غزة غير صالحة للسكن ورفَض التهجير القسري للسكان الفلسطينيين من أي جزء من الأرض الفلسطينية المحتلة، وهو أمر قد يشكل انتهاكا للالتزامات التي يقضي بها القانون الدولي[19].

23 - وفي تموز/يوليه 2025، كشف مسؤولون إسرائيليون عن مبادرة مثيرة للجدل لنقل مئات الآلاف من الفلسطينيين إلى ما يسمى "مدينة إنسانية" في جنوب غزة. وقد أدان المنتقدون، بمن فيهم منظمات دولية ومسؤولون إسرائيليون سابقون، الخطة باعتبارها شكلاً من أشكال الترحيل القسري وشبهوها بمعسكر اعتقال، مشيرين إلى شواغل بشأن السيطرة العسكرية وانتهاكات حقوق الإنسان.

24 - وقد عُقد المؤتمر الدولي الرفيع المستوى لتسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية وتنفيذ حل الدولتين، الذي صدر به تكليف من الجمعية العامة في قرارها 81/79، في الفترة من 28 إلى 30 تموز/يوليه، وذلك بعد أن أجّل في حزيران/يونيه 2025. وقد أصدر المؤتمر، الذي تشاركت فرنسا والمملكة العربية السعودية في رئاسته، وثيقة ختامية (A/CONF.243/2025/1) دعت، في جملة أمور، إلى وقف جميع الانتهاكات في الأرض الفلسطينية المحتلة، واحترام القانون الدولي والمساءلة، وبذل جهود فورية لتحقيق حل الدولتين والاعتراف بدولة فلسطين، وهو ما استجاب له بالفعل عدد من البلدان، التي تعهدت بفعل ذلك في أيلول/سبتمبر 2025، في الدورة الثمانين للجمعية العامة. وحذّر الأمين العام من أن حل الدولتين وصل إلى "نقطة انهيار"[20] وحثّ المجتمع الدولي على العمل من أجل تحقيقه.

(19) United Nations, Department of Political and Peacebuilding Affairs, "ASG Khaled Khiari updates Security Council on Gaza crisis, urges ceasefire and respect for international law", 30 June 2025.

(20) UN News, "UN chief: Israeli-Palestinian conflict at 'breaking point', urges push for two-State solution", 28 July 2025.

الفصل الثالث

ولاية اللجنة

25 - أنشأت الجمعية العامة اللجنةَ المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف في قرارها 3376 (د-30) المؤرخ 10 تشرين الثاني/نوفمبر 1975 وأنيطت بها مهمة التوصية ببرنامج يرمي إلى تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف في تقرير المصير، والاستقلال والسيادة الوطنيين، والعودة إلى الديار والممتلكات التي شُـرّدوا منها، على النحو الذي اعترفت به الجمعية في قرارها 3236 (د-29) المؤرخ 22 تشرين الثاني/نوفمبر 1974. وشهدت ولاية اللجنة تطوراً على مر السنين لتشمل الدعوة على نطاق أوسع إلى تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف وحشد المساعدة في هذا الشأن. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن اللجنة على الموقع الشبكي الذي تتعهده شعبة حقوق الفلسطينيين في الأمانة العامة[21].

26 - وفي 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، جددت الجمعية العامة ولاية اللجنة (القرار 22/77)، وطلبت إلى إدارة التواصل العالمي مواصلة تنفيذ البرنامج الإعلامي الخاص بشأن قضية فلسطين (القرار 24/77). وفي 3 كانون الأول/ديسمبر 2024، طلبت إلى الأمين العام أن يواصل تزويد شعبة حقوق الفلسطينيين بالموارد اللازمة لتنفيذ برنامج عملها (القرار 82/79). ولن تُستعرض هذه الولايات إلا عند الضرورة. وسيستمر إصدار تقرير اللجنة سنويا. وفي 3 كانون الأول/ديسمبر 2024، اتخذت الجمعية العامة أيضًا القرار 81/79 المعنون "تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية"، الذي أكدت فيه من جديد، في جملة أمور، ركائز التوصل إلى تسوية عادلة، ودائمة وسلمية لقضية فلسطين.

27 - وتتوافق أعمال اللجنة توافقاً تاماً مع قرارات الهيئات الحكومية الدولية الرئيسية التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك الجمعية العامة، ومجلس الأمن، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومجلس حقوق الإنسان ومحكمة العدل الدولية، ومع أعمال الأمين العام والبرامج والصناديق والوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، التي تتعاون معها اللجنة على نطاق واسع.

(21) نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين ووسائل التواصل الاجتماعي، متاح على www.un.org/unispal.

الفصل الرابع
تنظيم الأعمال

ألف - عضوية اللجنة وأعضاء المكتب

28 - تتألف اللجنة من 25 دولة عضواً تمثّل مختلف المجموعات الإقليمية وتؤيد توافق الآراء الدولي بشأن حل الدولتين، وهي: أفغانستان، وإكوادور، وإندونيسيا، وباكستان، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيلاروس، وتركيا، وتونس، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجنوب أفريقيا، والسنغال، وسيراليون، وغيانا، وغينيا، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وقبرص، وكوبا، ومالطة، ومالي، وماليزيا، ومدغشقر، وناميبيا، ونيجيريا، ونيكاراغوا، والهند.

29 - والجهات الأربع والعشرون التي تحضر جلسات اللجنة بصفة مراقب هي: الأردن، والإمارات العربية المتحدة، وبلغاريا، وبنغلاديش، والجزائر، والجمهورية العربية السورية، وسري لانكا، والصين، والعراق، وفييت نام، وقطر، والكويت، ولبنان، وليبيا، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، وموريتانيا، والنيجر، واليمن، وكذلك دولة فلسطين، والاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي.

30 - ويُنتخب أعضاء مكتب اللجنة كل عام من بين الممثلين الدائمين للدول الأعضاء في اللجنة. وانتخبت اللجنة، في جلستها 421، المعقودة في 5 شباط/فبراير 2025، برئاسة الأمين العام، السيد كولي سيك (السنغال) بصفته الشخصية رئيساً لها. وانتُخب الممثلون الدائمون التالية أسماؤهم نواباً للرئيس لهذا العام: إرنستو سوبيرون غوزمان (كوبا)، وأرماناثا كريستياوان ناصر (إندونيسيا)، وأحمد فيصل محمد (ماليزيا)، ونيفيل ميلفين غيرتز (ناميبيا) وخايمي هيرميدا كاستيو (نيكاراغوا). ووفقاً للممارسة المتبعة، تشارك دولة فلسطين في أعمال كل من اللجنة والمكتب بصفة مراقب.

31 - ويمثّل أعضاء المكتب اللجنة في جميع المؤتمرات الدولية التي تنظمها اللجنة، بطرق منها تولي رئاسة جلسات المؤتمرات وإدارة النقاش فيها، وفي زيارات الوفود. ويعقدون اجتماعات مع كبار المسؤولين من مختلف البلدان المضيفة على هامش المؤتمرات.

32 - ويدعو أعضاء اللجنة والمراقبون فيها بنشاط إلى إعمال حقوق الشعب الفلسطيني، بما في ذلك في مجلس الأمن. وفي عامي 2024 و 2025، كان خمسة أعضاء في اللجنة هم إكوادور، وباكستان، وسيراليون، وغيانا ومالطة ومراقب واحد هو الجزائر، يشغلون مقاعد في مجلس الأمن كأعضاء منتخبين.

باء - المشاركة في أعمال اللجنة

33 - على غرار السنوات السابقة، دعت اللجنة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمراقبين فيها إلى المشاركة في أعمالها. وتواصلت اللجنة أيضا بانتظام، في أنشطتها، مع ممثلي المجتمع المدني، بما في ذلك من إسرائيل.

الفصل الخامس

الإجراءات التي اتخذتها اللجنة وشُعبة حقوق الفلسطينيين طبقاً لقراري الجمعية العامة 22/77 و 82/79

ألف - مقدمة

34 - نفذت اللجنة برنامج عملها للنهوض بإعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام 1967 وتأييد تحقيق حل الدولتين على أساس حدود ما قبل عام 1967. وتنسجم أنشطة اللجنة مع أحكام القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان؛ وقرارات الأمم المتحدة؛ وفتاوى محكمة العدل الدولية؛ والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن؛ وبرنامج فريق الأمم المتحدة القطري؛ وأهداف التنمية المستدامة. وتقوم اللجنة باستمرار بتعديل برنامج عملها بما يتماشى مع التطورات في الأرض الفلسطينية المحتلة والتطورات الجيوسياسية المتعلقة بقضية فلسطين.

35 - وتؤيد اللجنة الحقوق المعترف بها عالمياً للشعب الخاضع للاحتلال وحقه في تقرير المصير، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة وغيره من صكوك القانون الدولي، بما في ذلك قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ومنذ بدء النزاع في غزة في تشرين الأول/أكتوبر 2023، تواصل اللجنة العمل مع الأوساط الدبلوماسية من خلال العمليات الحكومية الدولية الرسمية وغير الرسمية للدعوة إلى حماية الشعب الفلسطيني واحترام حقوقه غير القابلة للتصرف وتعزيز الاعتراف بدولة فلسطين بما في ذلك من خلال اجتماعات التوعية. وتقوم أيضا بتوعية الجمهور بشأن مختلف جوانب النزاع، بما في ذلك تأثيره على النساء والأطفال، من خلال المؤتمرات، والمناسبات التي تنظم بالحضور الشخصي وافتراضيا أو بأسلوب مختلط، ووسائط الإعلام، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي. وإضافة إلى ذلك، تشجع اللجنة إقامة الشراكات مع الحكومات، والهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الأونروا، والمنظمات الحكومية الدولية، والهيئات الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني. وهي نفذت مشاريع بناء قدرات لدولة فلسطين وأقامت احتفالا بحلول ذكرى النكبة في أيار/مايو.

باء - تعبئة الأوساط الدبلوماسية

36 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، رصد المكتب عن كثب الحالة المتدهورة بسرعة في الأرض الفلسطينية المحتلة وعقد تسعة اجتماعات.

37 - وفي 11 أيلول/سبتمبر 2024، عقد المكتب اجتماعاً للتحضير لاجتماعه السنوي، في اليوم نفسه، مع الأمين العام. وتم التشديد في ذلك الاجتماع على أن الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة تمثل أولوية مطلقة بالنسبة للأمم المتحدة، وأكد الأمين العام من جديد التزامه بوقف إطلاق النار في غزة وحل الدولتين. ولوحظ أنه لا يمكن أن يكون هناك "يوم تال" دون أفق سياسي يؤدي إلى حل الدولتين.

38 - وعُقد اجتماع آخر للمكتب مع الأمين العام في 26 آب/أغسطس 2025 لتقييم آخر التطورات، بما في ذلك متابعة المؤتمر الدولي الرفيع المستوى لتسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية وتنفيذ حل الدولتين.

39 - وفي 10 تشرين الأول/أكتوبر 2024، اجتمع المكتب لمناقشة الخطوات التالية لتنفيذ قرار الجمعية العامة دإط-24/10 بشأن فتوى محكمة العدل الدولية بشأن الآثار المترتبة على الوجود غير القانوني لإسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة.

40 - وفي الفترة من 3 إلى 5 كانون الأول/ديسمبر، سافر وفد من اللجنة مؤلف من رئيس اللجنة والمراقب الدائم لدولة فلسطين إلى أوتاوا ، للاجتماع مع مجموعة الصداقة البرلمانية الكندية الفلسطينية ومسؤولين آخرين.

41 - وفي 6 كانون الأول/ديسمبر، عقد المكتب معتكفه السنوي في نيويورك للتفكير في تنفيذ برنامج عمله لعام 2024 ومناقشة الأنشطة في عام 2025، وركز بشكل أكبر على الاحتياجات المتعلقة بالدعوة بشأن الأزمة في غزة.

42 - وفي 5 شباط/فبراير 2025، انتخبت اللجنة، في اجتماع عقد برئاسة الأمين العام، كولي سيك رئيساً للجنة. واعتمدت اللجنة رسميًا برنامج عملها لعام 2025 واستمعت إلى إحاطة قدمتها ممثلة للأونروا، والمقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء والمؤسس المشارك لمبادرة "مطبخ الحساء في غزة".

43 - وفي 26 شباط/فبراير، نظّم المكتب اجتماعاً مع ممثلي أعضاء مجلس الأمن العشرة المنتخبين، الذين شددوا بالإجماع على ضرورة أن يصبح وقف إطلاق النار دائماً وأن يُتخذ مسار حازم نحو حل الدولتين والاعتراف بدولة فلسطين، بما في ذلك في المؤتمر الدولي الرفيع المستوى لتسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية وتنفيذ حل الدولتين.

44 - وفي 3 نيسان/أبريل، عقد المكتب اجتماعاً مع نائب المفوض العام للأونروا. وشدد المشاركون على الحاجة إلى توجيه رسائل متسقة بشأن دور وولاية الأونروا اللذين لا يستغنى عنهما ولا يمكن الاستعاضة عنهما. وأشاروا إلى أن ولايتها لا يمكن أن تنتهي إلا عندما يحصل الفلسطينيون على حقوقهم غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حق العودة للاجئين الفلسطينيين في إطار حل شامل وعادل. واتفق المشاركون على الحاجة إلى تمويل إعادة إعمار غزة ومواصلة ممارسة الضغط من أجل المساءلة.

45 - وفي 3 نيسان/أبريل، عقد المكتب اجتماعًا لمناقشة المناسبات القادمة للجنة، مثل إحياء ذكرى النكبة والمؤتمر الدولي الرفيع المستوى لتسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية وتنفيذ حل الدولتين.

46 - وفي 21 حزيران/يونيه، حضر وفد من اللجنة مؤلف من رئيس اللجنة والمراقب الدائم لدولة فلسطين الدورة الحادية والخمسين لمؤتمر مجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، الذي عقد في اسطنبول، تركيا، والذي ألقى فيه رئيس اللجنة بياناً.

47 - وفي الفترة من 7 إلى 9 تموز/يوليه، على هامش مؤتمر عام 2025 بشأن مسألة القدس الذي عقدته في داكار اللجنة ومنظمة التعاون الإسلامي في 9 تموز/يوليه، عقد وفد اللجنة اجتماعات ثنائية مع نظرائه من الحكومة، والبرلمان، والمجتمع المدني في السنغال.

48 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وسّع المكتب نطاق تواصله العالمي، مستفيدًا من القنوات التقليدية وكذلك من توسيع نطاق حضوره على وسائل التواصل الاجتماعي لإصدار ستة بيانات عامة. وفي 18 أيلول/سبتمبر 2024، رحب بقرار الجمعية العامة دإط-24/10 بشأن تنفيذ فتوى محكمة العدل الدولية التاريخية (انظر A/78/968) التي تطالب إسرائيل بإنهاء وجودها غير القانوني في الأرض الفلسطينية

المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، دون تأخير[22]. وفي 31 تشرين الأول/أكتوبر 2024، أدان قرار إسرائيل بحظر الأونروا[23]؛ وفي 20 كانون الأول/ديسمبر 2024، أيد قرار الجمعية العامة 232/79 الذي يطلب فتوى من محكمة العدل الدولية بشأن التزامات إسرائيل الإنسانية[24]. ودعا المكتب إسرائيل إلى إزالة العوائق التي تحول دون تقديم الإغاثة الإنسانية ورحب بوقف إطلاق النار في غزة في 31 كانون الثاني/يناير 2025[25]، ثم دق ناقوس الخطر في 6 أيار/مايو 2025 مع انهيار وقف إطلاق النار وتدهور الأوضاع الإنسانية[26]. وبمناسبة مرور 600 يوم من النزاع في 30 أيار/مايو 2025، كرر دعوته إلى توفير إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية بشكل فوري ودون عوائق[27].

49 - وأدلت اللجنة ببيانات في المناقشات الفصلية التي يجريها مجلس الأمن بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، التي عقدت في تشرين الأول/أكتوبر 2024 وفي كانون الثاني/يناير، ونيسان/أبريل وتموز/يوليه 2025، سلطت فيها الضوء على الحالة الكارثية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ودعت إلى اتخاذ إجراءات جماعية لإنهاء الهجوم العسكري الإسرائيلي الكاسح على غزة، وتحقيق حل الدولتين، وإعمال حقوق الشعب الفلسطيني التي تشمل حقه في تقرير المصير وحقه في نيل الاستقلال.

جيم - التوعية بشأن قضية فلسطين

50 - واصلت اللجنة التوعية بشأن الحالة السياسية، وحالة حقوق الإنسان، والحالة الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، مع التركيز على النزاع في غزة، بما في ذلك حالة النساء والأطفال والشباب الفلسطينيين. ونظمت جلسات إحاطة قدمها خبراء بشأن مسائل محددة خلال اجتماعات اللجنة، والمناسبات الجانبية

(22) Bureau of the Committee on the Exercise of the Inalienable Rights of the Palestinian People, "Committee Bureau welcomes historic resolution calling for an end to Israel's occupation of Palestine", 18 September 2024.

(23) Bureau of the Committee on the Exercise of the Inalienable Rights of the Palestinian People, "UN Palestinian Rights Committee Bureau: Knesset's decision to ban UNRWA is as unlawful as the occupation itself", 31 October 2024.

(24) Bureau of the Committee on the Exercise of the Inalienable Rights of the Palestinian People, "UN Palestinian Rights Committee Bureau welcomes historic resolution requesting an advisory opinion from the International Court of Justice, rejects actions that obstruct aid", 20 December 2024.

(25) Bureau of the Committee on the Exercise of the Inalienable Rights of the Palestinian People, "UN Palestinian Rights Committee Bureau welcomes Gaza ceasefire, demands full implementation and move towards a solution of the conflict, and condemns Israel's UNRWA ban perpetuating Palestinian suffering", 31 January 2025.

(26) Bureau of the Committee on the Exercise of the Inalienable Rights of the Palestinian People, "Two months under siege: UN Palestinian Rights Committee Bureau demands immediate lifting of Gaza blockade and welcomes ongoing ICJ proceedings", 6 May 2025.

(27) Bureau of the Committee on the Exercise of the Inalienable Rights of the Palestinian People, "600 days of Israeli war on Gaza: UN Committee urges immediate, unhindered humanitarian access", 30 May 2025.

والمؤتمرات، وواصلت نشر المنشورات والمعلومات من خلال منصات التواصل الاجتماعي. ويمكن الاطلاع على تفاصيل الأنشطة كل منها على حدة على الموقع الشبكي للجنة[28].

51 - وفي 31 أكتوبر/تشرين الأول 2024، عقدت اللجنة جلسة إحاطة بشأن موضوع "المسؤوليات القانونية الدولية لمنع الإبادة الجماعية ومحاسبة مرتكبي جرائم الحرب، وإنهاء الاحتلال غير المشروع لفلسطين". وحذر المقررون الخاصون للأمم المتحدة وممثلو المجتمع المدني من خطر موثوق يتمثل في أن إسرائيل قد تكون في طور ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة على أساس التعريف الوارد في المادة الثانية من اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها.

52 - وفي 12 تشرين الثاني/نوفمبر، عقدت اللجنة مشاورات مغلقة مع منظمات المجتمع المدني التي تتناول في عملها قضية فلسطين بشأن موضوع "التزامات الدول الثالثة عملاً بفتوى محكمة العدل الدولية" لتبادل الأفكار بشأن مقترحات للتواصل مع الدول، والبرلمانات والجمهور العام، ولبذل جهود لعقد مؤتمر دولي للسلام يهدف إلى حل قضية فلسطين بشكل عادل وفقاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة.

53 - ووفقاً للتكليف الصادر عن الجمعية العامة، احتفلت اللجنة باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني في 26 تشرين الثاني/نوفمبر في مقر الأمم المتحدة في نيويورك. وتضمنت المناسبة بيانات أدلى بها رئيس الجمعية العامة، ورئيس مجلس الأمن، ونائبة الأمين العام، أكدوا فيها من جديد الحقوق الفلسطينية والحاجة إلى حل عادل ودائم. وتلا المراقب الدائم عن دولة فلسطين رسالة من رئيس دولة فلسطين. وأدلى ممثلو الاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية، وحركة بلدان عدم الانحياز ومنظمة التعاون الإسلامي ببيانات، وكذلك أدلت ممثلة عن منظمات المجتمع المدني، هي الدكتورة تانيا حاج حسن، ببيان. وكان الاجتماع بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني هو الأكثر نجاحاً حتى الآن؛ وقد حضرته 97 دولة عضوا، وقامت 42 دولة بإرسال رسائل تضامن، وحضره العشرات من المنظمات غير الحكومية والأفراد[29]. وأكد المشاركون في المناسبة موقف الأمم المتحدة الثابت بشأن فلسطين، وسلطوا الضوء على الحاجة إلى بذل جهود عاجلة لحل قضية فلسطين وشددوا على حقوق شعبها غير القابلة للتصرف، بما في ذلك في تقرير المصير والسيادة. ودعوا إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، إلى الامتثال الفوري للقانون الدولي ووقف الهجمات والانتهاكات بما في ذلك في غزة. وأُقيمت احتفالات مماثلة في مكاتب الأمم المتحدة في جنيف، وفيينا ونيروبي.

54 - وافتتح معرض صور فوتوغرافية بعنوان "غزة، فلسطين: أزمة إنسانية، صرخة من أجل العدالة" في مقر الأمم المتحدة في إطار الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني واستمر من 4 كانون الأول/ديسمبر 2024 إلى 10 كانون الثاني/يناير 2025. وعرضت في المعرض، وهو الأول من نوعه في مقر الأمم المتحدة منذ بداية النزاع في غزة، صور التقطها مصورون صحفيون فلسطينيون، مصحوبة بشهاداتهم، وبيّن المعاناة الإنسانية العميقة في غزة من خلال صور مؤثرة، سُجّلت فيها مشاهد النزوح، والدمار وأشكال المعاناة اليومية للشعب الفلسطيني.

55 - وفي 20 آذار/مارس، نظّمت اللجنة مناسبتها الافتراضية السنوية على هامش أعمال دورة لجنة وضع المرأة، بعنوان "تدمير النظام الصحي في فلسطين: حبل نجاة في خطر بالنسبة إلى النساء والفتيات".

(28) انظر https://www.un.org/unispal/document-category/ceirpp-newsletter/.

(29) متاح على https://www.un.org/unispal/2024-solidarity-day/.

وناقشت حلقة نقاش نسوية ضمت المقررة الخاصة المعنية بالحق في الصحة، وطبيبا فلسطينيا من غزة وممثلتَين عن منظمات غير حكومية، الأثر المدمر للنزاع على النظام الصحي في غزة والخسائر الفادحة التي لحقت بالنساء والأطفال.

56 - وفي 3 نيسان/أبريل، عقدت اللجنة اجتماعاً ركز على تأثير المستوطنات والتهجير القسري مع ممثل عن مفوضية حقوق الإنسان واستمعت إلى عرض قدمه المخرج المشارك للفيلم الوثائقي "لا أرض أخرى" الحائز على جائزة الأوسكار، الذي عرض في الاجتماع.

57 - وفي 15 أيار/مايو، أقامت اللجنة الاحتفال بالذكرى السابعة والسبعين للنكبة في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، وتلا ذلك عرض مقتطفات من الفيلم الوثائقي "من المسافة صفر" عن الحرب على غزة.

58 - وفي 15 و 16 أيار/مايو، عقدت اللجنة أول مشاورات لعام 2025 مع منظمات المجتمع المدني التي تتناول في عملها قضية فلسطين بشأن موضوع "العمل الدولي من أجل إنهاء النكبة وإعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف" في مقر الأمم المتحدة. وقدم خبراء من دولة فلسطين، وإسرائيل، وأفريقيا، وأوروبا والأمريكتين إحاطات بشأن الجهود الجارية والنتائج الأخيرة التي توصلت إليها منظمات المجتمع المدني والمكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة. وناقش المشاركون المزيد من التنسيق والتعاون بين الدول الأعضاء والمجتمع المدني، بما في ذلك في التحضير للمؤتمر الدولي الرفيع المستوى لتسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية وتنفيذ حل الدولتين.

59 - وفي9 تموز/يوليه، عقدت اللجنة ومنظمة التعاون الإسلامي في داكار مؤتمر عام 2025 بشأن قضية القدس لعام 2025، حول موضوع "اضطهاد الفلسطينيين وتهجيرهم في القدس في ظل الحرب: صورة مصغرة عن الحالة في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة". وحضر المناسبة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وممثلون دبلوماسيون آخرون. وركز الخبراء من فلسطين، وإسرائيل وعدة بلدان أفريقية، بما في ذلك إثيوبيا، والجزائر، وسيراليون، وليبريا، ومصر، والمشاركون على الحالة في القدس الشرقية والأرض الفلسطينية المحتلة بشكل عام - وناقشوا الإجراءات العملية التي يمكن أن تتخذها الدول ومنظمات المجتمع المدني لتفعيل وتنفيذ قرار الجمعية العامة دإط-24/10، في سياق المؤتمر الدولي الرفيع المستوى لتسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية وتنفيذ حل الدولتين.

60 - وبالاستفادة من بصمة رقمية قوية، وسعت اللجنة نطاق تواصلها العالمي وتصدت للمعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة من خلال توفير محتوى موثوق ومناسب من حيث التوقيت بشأن قضية فلسطين على نحو مستمر. وواصلت كل المقاييس الأساسية - حركة زيارة الموقع الشبكي، وعدد المتابعين على وسائل التواصل الاجتماعي والاشتراكات في القوائم البريدية - مسارها التصاعدي خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي 23 تموز/يوليه 2025، كان قد سجل 2,5 مليون زيارة لصفحات الموقع الإلكتروني للجنة، مما عزز دورها كنقطة مرجعية موثوقة. ومنذ كانون الثاني/يناير 2020، ارتفع عدد المشتركين في القوائم البريدية بشكل مطرد إلى 971 16 مشتركا، في حين يضم الحساب على منصة X (تويتر سابقا) الآن أكثر من 000 27 متابع ويتجاوز عدد المشتركين في قناة اليوتيوب 600 31 مشترك، مع 3,3 ملايين مشاهدة تراكمية. وكانت هذه المنصات، إلى جانب الموقع الشبكي البريدي المتعدد اللغات، بمثابة قنوات لا غنى عنها لنشر منشورات اللجنة وبياناتها، مما عزز جهودها في مجال الدعوة والتوعية.

61 - ولا يزال نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين، الذي دخل الآن عامه الحادي والثلاثين، أداة بحثية لا غنى عنها للدبلوماسيين، والباحثين والجمهور الأوسع، حيث يبلغ متوسط عدد زياراته نحو 000 250 للصفحات الشبكية كل شهر. وقد تجاوز عدد سجلات المجموعة 000 45 سجل، مما يجعلها أكبر وأشمل مستودع على الإنترنت حول هذا الموضوع، بدءًا من وثائق الأمم المتحدة الحالية إلى مواد المحفوظات النادرة التي تعود إلى عقود مضت. وعلاوة على ذلك، ولزيادة إمكانية الوصول إلى الوثائق، يتزايد نشر الوثائق بالإسبانية والروسية والصينية والعربية والفرنسية، بالإضافة إلى اللغة الإنكليزية.

62 - وواصلت شعبة حقوق الفلسطينيين، بالتعاون مع مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تحسين إمكانية الوصول إلى تقنية "الدردشة الآلية مع الأمم المتحدة عن قضية فلسطين" (UNPal)، وهي نظام دردشة آلية قائم على الذكاء الاصطناعي يُستخدم في موقع نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين على شبكة الإنترنت. وتهدف التحسينات الأخرى الجارية على الموقع الإلكتروني إلى جعله في متناول الجميع، بما في ذلك الناطقون بجميع اللغات الرسمية والأشخاص ذوو الإعاقة.

63 - وواصلت اللجنة إنتاج ونشر مجموعة من المنشورات من خلال شعبة حقوق الفلسطينيين. وتشمل هذه المنشورات نشرة أسبوعية عن أنشطة المنظمات غير الحكومية المتعلقة بقضية فلسطين، ومنشورات شهرية تجمع الوثائق الرسمية الأساسية للأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية، ونشرات إخبارية فصلية عن أنشطة اللجنة، وتجميعا سنويا لتقارير الأمم المتحدة عن قضية فلسطين، وتجميعا سنويا لجميع القرارات ذات الصلة الصادرة عن كيانات الأمم المتحدة. ووزعت هذه المنشورات على شبكة آخذة بالتوسع من المشتركين، بما في ذلك مؤسسات بحثية، وجامعات، وبعثات دبلوماسية، وجهات سياسية معنية، وطلاب، ومنظمات غير حكومية، ومنظمات حكومية دولية وممثلو وسائط إعلام. وجرى توفير جميع المواد على الموقع الشبكي الرسمي للجنة.

دال - التعاون مع المنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية، وكيانات منظومة الأمم المتحدة

64 - واصلت اللجنة تعاونها مع المنظمات الحكومية الدولية. وفي 21 حزيران/يونيه، حضر وفد من اللجنة الدورة الحادية والخمسين لمجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي (انظر الفقرة 46). وفي 9 تموز/يوليه، في داكار، نظمت بالاشتراك مع منظمة المؤتمر الإسلامي مؤتمر عام 2025 بشأن قضية القدس (انظر الفقرة 47). وحضر الاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي بانتظام اجتماعات اللجنة كمراقبين، وشاركوا في أعمالها.

65 - وواصلت اللجنة، في سياق اضطلاعها بأنشطتها، ومن خلال شُعبة حقوق الفلسطينيين، تعاونها الطويل الأجل مع منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، والأونروا، وإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، وإدارة التواصل العالمي (بما في ذلك مراكز الأمم المتحدة للإعلام)، ومجلس حقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث وكلية موظفي منظومة الأمم المتحدة.

66 - وواصلت اللجنة تعاونها مع المنظمات غير الحكومية في تعزيز حقوق الفلسطينيين، من خلال دعوة ممثلي المجتمع المدني، بمن فيهم ممثلو المجتمع المدني من دولة فلسطين وإسرائيل، إلى جميع

المناسبات العامة وإلى المشاورتين السنويتين مع منظمات المجتمع المدني (انظر الفقرتين 52 و 58). وخلال المشاورات، سلط المشاركون الضوء على الحاجة إلى مساءلة السلطة القائمة بالاحتلال ودعوا إلى اتخاذ إجراءات من قبل دول ثالثة، بما في ذلك فرض عقوبات ووقف لنقل الأسلحة والاتفاقات التجارية مع إسرائيل. وكانت المشاورات بمثابة اجتماعات تحضيرية للمؤتمر الدولي الرفيع المستوى لتسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية وتنفيذ حل الدولتين. وكما جرت العادة، دُعي ممثل عن المجتمع المدني لإلقاء كلمة في احتفال اللجنة باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني (انظر الفقرة 53).

هاء - تنمية القدرات

67 - وفقًا لقرار الجمعية العامة رقم 82/79، واصلت اللجنة من خلال شعبة حقوق الفلسطينيين توفير فرص التدريب التي تهدف إلى تعزيز قدرات المسؤولين من دولة فلسطين من خلال طرائق الحضور الشخصي والافتراضي على السواء.

68 - وبالتعاون مع معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، دعمت اللجنة مشاركة اثنين من المسؤولين من دولة فلسطين في دورة تدريبية بعنوان "فن كتابة الخطب"، نظمت في الفترة من 14 تشرين الأول/أكتوبر إلى 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، بهدف تعزيز القدرات الفردية للدبلوماسيين الذين يعملون في أدوار تتطلب مهارات مصقولة في كتابة الخطب والخطابة.

69 - وفي الفترة من 21 تشرين الأول/أكتوبر إلى 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، نفذت اللجنة برنامجها السنوي لتنمية القدرات الذي استمر ستة أسابيع لفائدة اثنتين من الدبلوماسيات المحترفات الفلسطينيات، مع التركيز على الدبلوماسية المتعددة الأطراف، والسلام، والأمن، والتطورات العالمية التي تشكل جدول أعمال الأمم المتحدة، حيث قدمت أفكارا متعمقة بشأن العمليات الرسمية وغير الرسمية للمنظمة، بما في ذلك الدورة التاسعة والسبعين للجمعية العامة.

الفصل السادس

الإجراءات التي اتخذتها إدارة التواصل العالمي طبقا لقرار الجمعية العامة 24/77

70 - عملا بقرار الجمعية العامة 24/77 المؤرخ 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، واصلت إدارة التواصل العالمي تنفيذ برنامجها الإعلامي الخاص عن قضية فلسطين.

71 - وفي 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، عقدت الإدارة حلقتها الدراسية الإعلامية الدولية السنوية بشأن السلام في الشرق الأوسط في مكتب الأمم المتحدة في جنيف. وناقش إعلاميون وباحثون من إسرائيل، ودولة فلسطين، وسويسرا وأماكن أخرى موضوعين: "حرية الصحافة وسلامة الصحفيين في وقت الحرب" و "ما وراء عناوين الأخبار الرئيسية المتعلقة بغزة: تحديات ومنظورات إعلامية".

72 - ونظمت الإدارة برنامج شيرين أبو عاقلة التدريبي السنوي للمذيعين والصحفيين الفلسطينيين الخاص بها، في نيويورك وواشنطن العاصمة في الفترة من 4 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 6 كانون الأول/ديسمبر. وشارك في البرنامج خمسة صحفيين، اكتسبوا خبرات عملية من خلال دورات المهارات الإعلامية. وحضروا اجتماعات وجلسات إحاطة مع مسؤولي الأمم المتحدة وممثلين لإذاعة صوت أمريكا ومهرجانَ واشنطن العاصمة السينمائي الدولي، من بين مناسبات أخرى. وأمضى المشاركون أيضا يوماً كاملاً في ملازمة مهنيين في مكتب قناة الجزيرة في واشنطن العاصمة.

73 - وواصل قسم الخدمات الشبكية تقديم الدعم لفريق نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين، في حين استخدمت حسابات الأمم المتحدة على مواقع التواصل الاجتماعي للترويج لمناسبات اللجنة إلى متابعيها البالغ عددهم 75 مليون متابع باللغات الرسمية الست، بالإضافة إلى اللغات البرتغالية والسواحيلية والهندية.

74 - وأنتجت أخبار الأمم المتحدة آلاف الأخبار بالوسائط المتعددة عن حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف بعشر لغات. وأنتجت وحدة أخبار الأمم المتحدة باللغة العربية وحدها أكثر من 900 خبر بالوسائط المتعددة، نقلها عنها الكثير من وسائط الإعلام الكبرى، بما في ذلك قناة الجزيرة، وقناة روسيا اليوم باللغة العربية ووكالة أنباء الصين الجديدة (شينخوا). فعلى سبيل المثال، نشرت الوحدة في 1 حزيران/يونيه مقالا بعنوان "أحياء بلا حياة: نازحون يعيشون بين الأنقاض في غزة"، نقلته قناة الجزيرة باللغتين الإنجليزية وبالعربية.

75 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أنتج قسم الفيديو بالأمم المتحدة نحو 200 شريط فيديو إخباري قصير، نشرتها أخبار الأمم المتحدة وحسابات وسائل التواصل الاجتماعي، وحسابات المتحدث باسم الأمين العام، في حين التقطت مكتبة الصور الفوتوغرافية للأمم المتحدة أكثر من 000 1 صورة ذات صلة ونشرت نحو 600 صورة على الموقع الشبكي. واستُخدمت حزم الأخبار المصورة التي أنتجتها شبكة يونيفيد الإخبارية التابعة لتلفزيون الأمم المتحدة من قبل هيئات البث في أكثر من 115 بلدا، بما في ذلك قناة الجزيرة، وهيئة الإذاعة البريطانية، وشبكة الأخبار الكبلية، ويورو نيوز، وفرانس 24 وقناة i24 News الإخبارية.

76 - وأصدر قسم تغطية الاجتماعات 348 بيانا صحفيا باللغتين الإنكليزية والفرنسية عن قضية فلسطين. وجرت تغطية الجلسات الطارئة للجمعية العامة والاجتماعات الحكومية الدولية الأخرى بصورة مباشرة وأتيحت تغطيتها عند الطلب من خلال التلفزيون الشبكي للأمم المتحدة.

77 - وواصل قسم خدمات الزوار التوعية من خلال المعرض الدائم لإدارة التواصل العالمي المعنون "الأمم المتحدة وقضية فلسطين"، الذي يقام في مسار جولات الأمم المتحدة التي يصحبها مرشدون. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شاهد المعرض أكثر من 000 196 زائر في نيويورك. وواصل مكتب المحاضرين الموفدين من الأمم المتحدة استضافة جلسات إحاطة بشأن قضية فلسطين لطلاب دراسات عليا من الولايات المتحدة الأمريكية.

78 - وفي 1 تموز/يوليه 2025، كانت منصة مكتبة الأمم المتحدة الإلكترونية تضم 21 كتابًا بشأن موضوع فلسطين، بالإضافة إلى 166 فصلًا، و 4 مقالات ودورية واحدة[30].

79 - واحتفلت مراكز الأمم المتحدة للإعلام في جميع أنحاء العالم باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني في 29 تشرين الثاني/نوفمبر، وذلك بتنظيم مناسبات ومشاركة رسالة الأمين العام باللغات المحلية. فعلى سبيل المثال، استضاف مركزا الأمم المتحدة للإعلام في الرباط وليما، بالتعاون مع السفارتين المحليتين لدولة فلسطين، مناسبات تذكارية بمشاركة دبلوماسيين، وممثلين لأحزاب سياسية، ومنظمات غير حكومية، وأوساط أكاديمية ووسائط الإعلام وجمهور من الشباب. ودعمت مراكز الأمم المتحدة للإعلام أيضا زيارات قام بها كبار مسؤولي الأمم المتحدة إلى المنطقة. وقدم مركز الأمم المتحدة للإعلام في القاهرة دعماً إعلامياً مكثفاً لمشاركة الأمين العام في مؤتمر القمة الاستثنائي لجامعة الدول العربية بشأن غزة في آذار/مارس 2025، الذي حظي باهتمام كبير في وسائل إعلام محلية وإقليمية، حيث بلغ مجموع التقارير الإعلامية 55 تقريراً.

(30) متاح على https://www.un-ilibrary.org/.

الفصل السابع
استنتاجات اللجنة وتوصياتها

80 - أخذت اللجنة في الاعتبار، عند وضع توصياتها المبينة أدناه، المداولات التي جرت في جلسات اللجنة واجتماعات مكتبها، والإحاطات الإعلامية المقدمة، وأنشطة التوعية، والمؤتمرات والمناسبات الدولية التي شاركت فيها الدول الأعضاء، ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الإقليمية، وقرارات الأمم المتحدة التي صدرت في الفترة الأخيرة.

ألف - الإجراءات التي اتخذتها اللجنة تجاه النزاع والأزمة الإنسانية

81 - تدين اللجنة بشدة الحملة العسكرية التي تشنها إسرائيل في غزة، والتي أدت إلى نزوح جماعي، وتجويع وانتشار للأمراض وأسفرت عن مقتل أكثر من 722 61 فلسطينيا وإصابة أكثر من 000 154 من الرجال والنساء والأطفال وكبار السن بجروح حتى تموز/يوليه 2025، وفقًا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وهي تدين هجمات 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 التي شنتها جماعات فلسطينية مسلحة وأسفرت عن مقتل 200 1 إسرائيلي وإصابة نحو 400 5 آخرين بجروح؛ وقد اختُطف 255 شخصا آخرون واقتيدوا كرهائن إلى غزة.

82 - وتدين اللجنة كذلك القرار الذي اتخذه مجلس الوزراء الأمني الإسرائيلي في 8 آب/أغسطس 2025 بفرض السيطرة الأمنية على قطاع غزة، ابتداء من مدينة غزة، وهو ما من شأنه أن يشمل إنشاء إدارة مدنية بديلة. وتدعو اللجنة إلى التراجع عن القرار وإلى وقف فوري وغير مشروط ودائم لإطلاق النار، وإتاحة وصول المساعدات الإنسانية دون قيود، والالتزام الصارم بالقانون الدولي الإنساني لحماية المدنيين، وإطلاق سراح الرهائن والسجناء، وإجراء تحقيق مستقل في جميع انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب المرتكبة.

83 - وتشدد اللجنة على أن إسرائيل دأبت في عدوانها المستمر في غزة على عدم التمييز بين المدنيين والمقاتلين، وكذلك بين الأهداف المدنية والعسكرية، وهي تنتهك بشكل منهجي التزاماتها كسلطة احتلال بموجب اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب. وتشكل الهجمات على المناطق المكتظة بالسكان، والمستشفيات، وأماكن العبادة، والمدارس ومباني الأمم المتحدة جرائم حرب ويجب أن تتوقف فوراً، ولا بد من المساءلة عن جميع هذه الانتهاكات الجسيمة. وتحث اللجنة جميع الأطراف على التقيد التام بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وكذلك قرارات الجمعية العامة دإط-21/10 و دإط-22/10 و دإط-24/10 و دإط-25/10، وقرارات مجلس الأمن 2712 (2023) و 2720 (2023) و 2728 (2024) و 2735 (2024) وقرارات مجلس حقوق الإنسان 2/58 و 26/58 و 27/58 و 28/58.

84 - وتشعر اللجنة بالجزع إزاء الكارثة الإنسانية الناجمة عن الحملة العسكرية لإسرائيل التي أدت إلى حالات نزوح متعددة لجميع سكان غزة وتعريض أكثر من 1,1 مليون فلسطيني للمجاعة، حيث يشكل الأطفال والرضع معظم المتضررين بشدة. وهي تحث الدول الأعضاء على الضغط على إسرائيل لرفع الحصار والسماح بوصول وكالات الأمم المتحدة بأمان ودون عوائق إلى غزة، بما في ذلك الأونروا، ومنظمات المعونة الدولية التي تقدم الغذاء، والماء، والدواء، والوقود وغيرها من الإمدادات الضرورية لبقاء الفلسطينيين على قيد الحياة ووقف أي إجراءات تهدف إلى عرقلة إيصال المعونة إلى الشعب الفلسطيني.

85 - وتحث اللجنة المجتمع الدولي على حماية السكان المدنيين الفلسطينيين، بطرق من بينها توفير المأوى الملائم للسكان المهجرين وتلبية الاحتياجات الإنسانية والصحية الأساسية. وتدين اللجنة بشدة ما قامت بها إسرائيل من اجتياح وهجمات على آخر مراكز اللجوء المتبقية للنازحين الفلسطينيين في قطاع غزة، بما في ذلك الهجمات المتكررة على منشآت الأونروا التي تؤوي النازحين ومخيمات اللاجئين في جميع أنحاء قطاع غزة. وتأسف لأوامر الإجلاء الإسرائيلية التي لا تزال تتسبب في نزوح الفلسطينيين الذين يُجبرون على الفرار بشكل متكرر إلى "مناطق مأمونة" لا تتسم بأنها مأمونة وفي تعريضهم للأذى.

86 - وتطالب اللجنة باتخاذ إجراءات للتصدي لجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ترتكبها إسرائيل في غزة، بطرق منها التحقيق في استخدام التجويع كأسلوب من أساليب الحرب وغير ذلك من الأعمال المحظورة بموجب القانون الدولي. وتستنكر اللجنة أيضا الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية التي تهدف إلى عرقلة وصول المساعدات الإنسانية إلى المدنيين الفلسطينيين الذين لا يزالون يعانون من عقاب جماعي، قد ينطوي على أعمال إبادة جماعية، بعد أن تعرضوا لعمليات القصف، والتهجير القسري، والمرض والجوع على مدى أشهر. وهي تعارض توزيع المعونة من خلال مؤسسة غزة الإنسانية، التي لا تلتزم بالمبادئ الإنسانية المتمثلة في النزاهة والحياد والاستقلال وتحث على استئناف طريقة توزيع المعونة المكرسة بقيادة الأمم المتحدة.

87 - وتطالب اللجنة بتعزيز الأمان للعاملين في مجال تقديم المعونة والعاملين في المجال الطبي من خلال مطالبة إسرائيل بضمان حماية العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، بمن فيهم موظفو الأونروا، وتيسير إيصال المعونة بشكل مستمر وفقًا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني بصفتها سلطة قائمة بالاحتلال.

88 - وتدين اللجنة عنف المستوطنين المتصاعد في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، الذي يهدد بمزيد من زعزعة الاستقرار في المنطقة. وتدعو إلى وضع حد فوري للاستخدام المفرط للقوة الفتاكة من جانب القوات الإسرائيلية والمستوطنين المسلحين ضد المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، الذي ازداد إلى مستويات مقلقة في عام 2025.

89 - وتدين اللجنة التوسع في المستوطنات والبؤر الاستيطانية غير القانونية واستمرار معاناة المجتمعات المحلية الفلسطينية التي تواجه نكبة مستمرة، تتسبب فيها سياسة الدولة الإسرائيلية وأعمال الإرهاب التي يقوم بها المتطرفون، وكذلك الاستمرار في نزع ممتلكات تلك المجتمعات. وتدعو اللجنة مسؤولي الحكومة الإسرائيلية إلى وقف استفزازاتهم، وخطابهم التأجيجي والتحريضي في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

باء - الإجراءات التي اتخذتها اللجنة تجاه انتهاكات حقوق الإنسان

90 - تدين اللجنة الانتهاكات المتكررة لحقوق الإنسان التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد السكان الفلسطينيين المدنيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، على النحو الذي وثقته بإسهاب المنظمات الدولية، بما فيها الأمم المتحدة وآلياتها لحقوق الإنسان، وكذلك منظمات حقوق الإنسان، بما فيها المنظمات من إسرائيل.

91 - وتدعو اللجنة إسرائيل إلى وقف التدابير العقابية المتخذة ضد السلطة الفلسطينية والتراجع عنها فورا، ونزع سلاح المستوطنين الإسرائيليين والعمل فورا على وقف عنف المستوطنين وجميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وتوفير الحماية للمدنيين الفلسطينيين على نحو ما دعا إليه قرار مجلس الأمن 904 (1994) وقرار الجمعية العامة دإط-20/10، وتمشيا مع ما تفرضه عليها الالتزامات الواقعة على كاهلها بموجب القانون الدولي الإنساني. وتشجع اللجنة مفوضية حقوق الإنسان على مواصلة تحديث قاعدة البيانات الخاصة بالمؤسسات التجارية المنخرطة في أنشطة معينة فيما يتعلق بالنشاط الاستيطاني الإسرائيلي غير القانوني في الأرض الفلسطينية المحتلة.

92 - وتدعو اللجنة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى اتخاذ تدابير فورية لضمان المساءلة عن عدم التزام إسرائيل بمسؤوليتها عن التحقيق في الأعمال التي يرتكبها وكلاؤها أو أطراف ثالثة والتي تنطوي على انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان الواجبة للفلسطينيين ومقاضاة مرتكبيها. وتثني اللجنة على الدول الأعضاء التي فرضت عقوبات على المستوطنين الإسرائيليين الضالعين في أعمال العنف بحق الفلسطينيين وتدابير لوقف عمليات نقل الأسلحة إلى إسرائيل وتحث الدول الأعضاء الأخرى على أن تحذو حذوها لضمان المساءلة.

93 - وتحث اللجنة إسرائيل على التقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي والاحترام الكامل للوضع الراهن في الأماكن المقدسة في القدس، بما في ذلك حرم المسجد الأقصى، والاعتراف بالدور الخاص للأردن كجهة وصية على الحرم. وتدين المحاولات التي تقوم بها إسرائيل سعيا إلى تغيير الوضع التاريخي والقانوني للأماكن المقدسة والقدس الشرقية، وكذلك إلى تغيير التركيبة الديمغرافية والطابع الديمغرافي للقدس الشرقية، في انتهاك للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

94 - وتثني اللجنة على الأمين العام والآليات الإنسانية ذات الصلة لردها على العدوان والعنف المستمرين والمتصاعدين اللذين ترتكبهما إسرائيل، بما في ذلك في الأرض الفلسطينية المحتلة. وتؤكد خطورة المعلومات الواردة في تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح لعام 2025 (A/79/878-S/2025/247) بشأن أكبر عدد من الانتهاكات الجسيمة التي تم التحقق منها حتى اليوم في إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة، والتي وقع معظمها ضد الأطفال الفلسطينيين، وبشأن إدراج جيش الدفاع الإسرائيلي والجماعات الفلسطينية المسلحة في قائمة الجهات المرتكبة للانتهاكات.

95 - وتعرب اللجنة عن قلقها البالغ إزاء تقرير مفوضية حقوق الإنسان المؤرخ 25 أيار/مايو 2025 الذي يشير إلى احتجاز آلاف الفلسطينيين في غزة، والضفة الغربية وإسرائيل منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023، في انتهاك للقانون الدولي. وتدين اللجنة إدانة شديدة حالات القتل، والاختفاء، والتعذيب، والعنف الجنسي والمعاملة اللاإنسانية التي يتعرض لها السجناء الفلسطينيون في إسرائيل، بمن فيهم الرجال والنساء والأطفال. وتأسف أيضا لتصرفات المتطرفين الإسرائيليين الذين يدعون إلى إعمال الحق في اغتصاب السجناء الفلسطينيين.

96 - وتدين اللجنة قيام القوات الإسرائيلية بالقتل الممنهج للصحفيين والإعلاميين الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية، الذين يؤدون دوراً محورياً في فضح الفظائع والانتهاكات وأعمال الإبادة الجماعية التي ترتكب في الأرض الفلسطينية المحتلة، وتدين كذلك إسكاتهم.

97 - وتكرر اللجنة تأييدها للأمر الذي يشير إلى التدابير المؤقتة الذي أصدرته محكمة العدل الدولية استجابة لطلب قدمته جنوب أفريقيا، والذي أشارت فيه المحكمة إلى أنه ينبغي لإسرائيل أن تتخذ جميعَ التدابير التي في وسعها لمنع ارتكاب أي فعل من الأفعال التي يشار إليها في المادة الثانية من اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها. وتطالب اللجنة بأن تضمن إسرائيل عدم ارتكاب قواتها المزيد من أعمال الإبادة الجماعية.

98 - وترحب اللجنة بإصدار المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية مذكرات توقيف تهدف إلى محاسبة القادة الإسرائيليين وقادة الجماعات الفلسطينية المسلحة على جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية على أفعالهم في نزاع غزة وتجدد دعوتها الموجهة إلى المحكمة الجنائية الدولية للمضي قدماً بسرعة في التحقيق في الحالة في دولة فلسطين لضمان المساءلة.

جيم - الإجراءات التي اتخذتها اللجنة إزاء الضم وأنشطة الاستيطان

99 - تكرّر اللجنة دعوتها الموجهة إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن إلى تنفيذ فتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في 19 تموز/يوليه 2024 على وجه السرعة، بما في ذلك من خلال اعتماد الطرائق اللازمة لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي غير المشروع. وإضافة إلى ذلك، يجب على الدول الأعضاء أن تمتنع عن الاعتراف بالوجود غير المشروع لإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وعن الأعمال التي تساند إسرائيل أو تساعدها في الحفاظ على هذا الوجود.

100 - وتكرر اللجنة تأكيد أن ضم أي جزء من الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، غير قانوني وأن غزة جزء لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية المحتلة. وتدعو إسرائيل إلى وقف جميع الإجراءات الرامية إلى تغيير التكوين الديمغرافي للأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ووضعها وطابعها، والتقيد بالتزاماتها القانونية الدولية. وتنتهك هذه التدابير الاستعمارية غير القانونية حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير مصيره وتقوض أفق تحقيق حل الدولتين بنسفها الممنهج لإمكانية قيام دولة فلسطينية مترابطة جغرافيا ومستقلة وقادرة على البقاء وذات سيادة، على أساس حدود ما قبل عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، طبقا لأحكام القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالقضية، ومنها قرار مجلس الأمن 2334 (2016)، وقرار الجمعية العامة 26/77، ومرجعيات مدريد، ومبادرة السلام العربية.

101 - وتشعر اللجنة بقلق بالغ إزاء الإجراءات المستمرة التي تتخذها حكومة إسرائيل، التي تزيد بشكل كبير من عدد المستوطنين في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وتشير علانية إلى الأراضي المحتلة على أنها أراضٍ إسرائيلية ذات سيادة، بما يتعارض مع القانون الدولي ومع عدد لا يحصى من قرارات الأمم المتحدة. وتؤيد اللجنة مطالبات مجلس الأمن، والجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان بوقف جميع هذه الأنشطة غير القانونية، بما في ذلك مصادرة الأرض الفلسطينية والاستيلاء عليها، وهدم الممتلكات، بما في ذلك المباني الممولة من الجهات المانحة، وتدعو إلى وضع نهاية لجميع عمليات الإخلاء القسري والتهجير القسري للفلسطينيين.

102 - وتتفق اللجنة مع اللجنة الدولية المستقلة المعنية بالتحقيق في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي إسرائيل فيما خلصت إليه وهو أن ممارسات التمييز ضد الفلسطينيين واستمرار الاحتلال وما يرتبط به من انتهاكات، كالقتل غير المشروع، والتهجير القسري والحرمان من الحقوق، تشبه الفصل

العنصري وهي أسباب رئيسية لنشوب النزاع. وتدعو اللجنة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لحماية حقوق الإنسان الواجبة للفلسطينيين وتدين الاعتداءات السياسية على المقررين الخاصين وعلى لجنة التحقيق الدولية المستقلة، لأن تلك الاعتداءات تقوض جهودهم في توثيق الانتهاكات والدفاع عن حقوق الفلسطينيين وتعزيز المساءلة.

دال - العمل مع الأمين العام ومجلس الأمن والجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان ومحكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية

103 - ترحب اللجنة بموقف الأمين العام، المستند إلى القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة العديدة، بما في ذلك دعواته إلى السعي للتوصل إلى حل عادل لقضية فلسطين والتوصل إلى وقف لإطلاق النار في غزة.

104 - وتحث اللجنة مجلس الأمن والجمعية العامة على ضمان التنفيذ السريع للمعايير الثابتة للسلام العادل التي أكدتها قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك قرار المجلس 2334 (2016) وقرار الجمعية 25/77.

105 - وتطلب اللجنة إلى الأمين العام أن يواصل تقديم تقاريره إلى مجلس الأمن عن تنفيذ القرارات 2334 (2016) و 2728 (2024) و 2735 (2024) في شكل خطي. وعملا بتلك القرارات، تدعو اللجنة المجلس أيضا إلى بحث السبل والوسائل العملية الكفيلة بضمان التنفيذ الكامل لقراراته ذات الصلة، بما في ذلك فرض جزاءات على السلطة القائمة بالاحتلال والكيانات الخاصة التي تنتهك قراراته، بما في ذلك فيما يتعلق بنقل الأسلحة.

106 - وتدعو اللجنة مجلس الأمن إلى المطالبة بالتنفيذ الفوري لوقف إطلاق النار والوقف الفوري للأعمال العسكرية الإسرائيلية وفقاً للقرار 2735 (2024).

107 - وتنضم اللجنة إلى الدعوة إلى نشر قوة دولية مؤقتة لتحقيق الاستقرار بناء على دعوة من السلطة الفلسطينية وتحت رعاية الأمم المتحدة لتوفير الحماية للسكان المدنيين الفلسطينيين. وتدعو مجلس الأمن كذلك إلى العمل بشكل عاجل على تيسير إيصال المساعدات الإنسانية إلى غزة وإلى إيجاد حل عادل وسلمي للنزاع. وتنوه بالجهود التي تبذلها الدول، بما في ذلك قطر ومصر والولايات المتحدة، للتوسط من أجل التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار والإفراج عن الرهائن والمحتجزين، وتحث على استكمال هذه الجهود لوقف المعاناة في غزة.

108 - وتشير اللجنة إلى أنّ أي مبادرات ترمي إلى تسوية النزاع في غزة وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي الطويل العهد بهدف تحقيق حل عادل لقضية فلسطين يجب أن تنظر أولا وقبل كل شيء في الحقوق والتطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني، وأن تشرك القيادة الفلسطينية، وأن تستند إلى حل الدولتين، طبقا لما ينص عليه القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالقضية.

109 - وتشيد اللجنة بالجهود الجارية التي تبذلها محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية في دعم القانون الدولي في المسائل المتعلقة بقضية فلسطين، وهي جهود بالغة الأهمية لضمان المساءلة، والعدالة وحماية الحقوق الفلسطينية.

هاء - أنشطة الدعوة والتواصل مع المجتمع الدولي والمجتمع المدني

110 - تؤيد اللجنة تأييدا تاما الجهود الجارية التي تبذلها الدول الأعضاء، وكذلك الأمين العام، من أجل تعزيز الهدوء والتوصل إلى حل عادل ودائم لقضية فلسطين.

111 - وتنوه اللجنة بالدور الحاسم الذي يؤديه المجتمع المدني العالمي في مناصرة حقوق الفلسطينيين والدعوة إلى وضع حد للمعاناة الهائلة في غزة، وفي حث الدول الأعضاء على الاستجابة لمطالب الجمهور واتخاذ إجراءات حاسمة تنسجم والتزاماتها القانونية الدولية. وتدين التهديدات التي توجهها إسرائيل ضد منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية التي تقدم المعونة في غزة. وتدعو إسرائيلَ إلى التراجع عن السياسات التي تقيد إمكانية وصول المجتمع المدني وتعوق عمله الحيوي، وضمان إمكانية وصول العاملين في المجال الإنساني بأمان.

واو - الإجراءات التي اتخذتها الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية

112 - تكرر اللجنة تأكيد دعوتها الموجهة إلى الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية إلى العمل، فرادى وجماعات، وفق القانون الدولي للضغط على إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، للوفاء بمسؤولياتها في حماية المدنيين الفلسطينيين بموجب القانون الدولي، ووقف عدوانها على غزة والعنف في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وإنهاء احتلالها غير المشروع بأسرع ما يمكن. وتلاحظ كذلك أن أي حل شامل للقضية الفلسطينية سيتطلب نهجاً إقليمياً، من قبيل النهج المبين في مبادرة السلام العربية.

113 - وترى اللجنة أن الاعتراف الأحادي بالقدس عاصمة لإسرائيل وحالات نقل السفارات إليها باطلان لأنهما ينتهكان قرارات مجلس الأمن 476 (1980) و 478 (1980) و 2334 (2016)، وتثني على البلدان التي تراجعت عن هذا الاعتراف، وتذكّر بالتأكيدات الواردة في فتوى محكمة العدل الدولية في هذا الشأن.

114 - وترحب اللجنة بانعقاد المؤتمر الدولي الرفيع المستوى لتسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية وتنفيذ حل الدولتين، برئاسة مشتركة بين فرنسا والمملكة العربية السعودية في نيويورك، في الفترة من 28 إلى 30 تموز/يوليه. وهي تؤيد الدعوات الواردة في إعلان نيويورك بشأن تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية وتنفيذ حل الدولتين (A/CONF.243/2025/1)، التي تتماشى مع الدعوات الواردة في قراري الجمعية العامة دإط-23/10 (2024) و دإط-24/10، وقرار مجلس الأمن 2334 (2016) والقرارات الأخرى ذات الصلة، التي تؤكد من جديد حق الفلسطينيين في تقرير المصير. وترحب كذلك بالإعلانات التي أصدرتها الدول في الفترة الأخيرة بأنها ستعترف بدولة فلسطين وتحث الدول على اتخاذ إجراءات حاسمة في هذا الصدد إذا لم تفعل ذلك بعد. وتحث اللجنة كذلك مجلس الأمن على التوصية بقبول دولة فلسطين كعضو كامل العضوية في الأمم المتحدة، بما يتماشى مع هذا الإجماع الدولي الواسع النطاق وحق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير المصير.

115 - وترحب اللجنة بنتائج مؤتمر القاهرة الوزاري لتعزيز الاستجابة الإنسانية في غزة، الذي عقد في القاهرة في 2 كانون الأول/ديسمبر 2024، وتدعو إلى تقديم الدعم الدولي لتنفيذ خطة جامعة الدول العربية للتعافي المبكر لغزة، وإعادة الإعمار فيها وتنميتها، مع ضمان بقاء المدنيين الفلسطينيين في أرضهم، من خلال تسهيل توفير الاحتياجات الأساسية والخدمات الأساسية بسرعة، بما في ذلك الرعاية الصحية، وتوسيع نطاق أشكال الحماية الاجتماعية ضد انعدام الأمن الغذائي. وتحث اللجنة المجتمع الدولي على المشاركة

بفعالية في المؤتمر الذي تعتزم حكومة مصر استضافته من أجل حشد الدعم السياسي والمالي للخطة وتثني على مصر لدورها في التخفيف من حدة الحالة الإنسانية المتردية في غزة.

116 - وتؤكد اللجنة من جديد دعمها القوي للأونروا ودورها الذي لا غنى عنه في تقديم الخدمات للملايين من لاجئي فلسطين. وتطالب اللجنة بأن تتراجع إسرائيل عن تصنيفها للأونروا كمنظمة إرهابية وأن توقف حملتها لنزع الشرعية عن الوكالة وعرقلة عملياتها، التي تقوض الجهود الإنسانية الحاسمة التي تبذلها الوكالة في غزة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة وفي سائر ميادين عملها في الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان. وتحث اللجنةُ على مواصلة تقديم الدعم السياسي لولاية الأونروا وتحث الجهات المانحة على زيادة التمويل، مع التشديد على دور مساءلة الوكالة ودورها الحاسم.

117 - وتدعو اللجنة الدول الأعضاء إلى دعم الاستقرار المالي لحكومة دولة فلسطين، وتعزيز المؤسسات الفلسطينية وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية في دولة فلسطين، خاصة خلال هذا الوقت المتسم بالمعاناة والحرمان بسبب الإجراءات التي تقوم بها إسرائيل.

زاي - الإجراءات التي اتخذتها الأمانة العامة وكيانات الأمم المتحدة الأخرى

118 - تعرب اللجنة عن امتنانها لشعبة حقوق الفلسطينيين التابعة لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام على دعمها لتنفيذ ولاية اللجنة. وتشدد على العمل الحاسم الذي تقوم به الشعبة في توفير دعم الأمانة في جميع جوانب الولاية الموكلة إليها من الجمعية العامة وفي تيسير التعاضد، والتآزر والتعاون مع كيانات الأمم المتحدة المعنية في عملها بقضية فلسطين. وتعرب اللجنة عن تقديرها للدعم الذي تقدمه الشعبة لأدواتها الاستراتيجية في مجال الاتصال والتوعية وتكييفها لتلك الأدوات، بما في ذلك موقعها الشبكي المتعدد اللغات ووسائل التواصل الاجتماعي والمحتوى السمعي البصري، بهدف المساعدة في جهود اللجنة في مجالي المناصرة والتوعية بشأن قضية فلسطين.

119 - وتشجع اللجنةُ على تعزيز التآزر مع إدارة التواصل العالمي بشأن برنامجها الإعلامي الخاص بشأن قضية فلسطين، بهدف ضمان توسيع نطاق التوعية.

120 - وترحب اللجنة أيضًا بالتحسينات المستمرة لمشاريع تنمية القدرات المحددة الأهداف المخصصة للمسؤولين الفلسطينيين من أجل تعزيز استيعاب الجميع، والتوازن بين الجنسين والتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

190925 180925 25-13461 (A)